

ASSEMBLY DECISION - J01B-25/7/11 (11)

الرقم : ٤٦٣٧٣/١/١٢١

التاريخ : ٢٠١١/٧/٢٤ م

معالي السيد رئيس هيئة الأوراق المالية المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

أرجو أن أرفق لمعاليتكم طيه نسخة من محضر اجتماع الهيئة العامة العادية لمصرفنا، والمنعقد بتاريخ ٢٠١١/٤/٢٦ م.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

نائب المدير العام

صالح الشنكير

نسخة/:

- السادة/مركز إيداع الأوراق المالية.
- السادة/بورصة عمان.
- سعادة السادة/نائب ومساعدو المدير العام المحترمين.
- أمين سر مجلس الإدارة.
- الدائرة القانونية.
- المساهمين.

(2011©)

فادي ش

بورصة عمان
الدائرة الإدارية والمالية
الديسوان

٢٤ تموز ٢٠١١

الرقم المتسلسل: ٤٢٠٠
رقم الملف: ١١١٩
الجهة المختصة: الإدارة العامة

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر اجتماع الهيئة العامة العادية
لشركة البنك الإسلامي الأردني المساهمة العامة المحدودة

تمّ في الساعة (٩,١٥) من صباح يوم الثلاثاء الواقع في ٢٢ جمادى الأولى ١٤٣٢هـ، الموافق ٢٦ نيسان (إبريل) ٢٠١١م، عقد الاجتماع في قاعة الاجتماعات بمبنى البنك في الشميساني، حسب أحكام قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة. حضر الاجتماع السيد/محمد عطا عبدالكريم المفلح مندوب عطوفة مراقب الشركات، حيث قام مع مساعدته السيد/عبدالرحمن جماليّة، بالإشراف على تسجيل أسماء السادة المساهمين الذين حضروا الاجتماع، وتسليمهم البطاقات التي تُبين عدد الأسهم التي يحملها كل منهم أصالةً ووكالةً حسب الأصول، كما حضر الاجتماع عشرة أعضاء من مجلس الإدارة البالغ عددهم (١١) عضواً، ومدقّقوا حسابات الشركة. أفتتح الاجتماع بتلاوة مباركة من أي الذكر الحكيم.

تمّ أعلن السيد/محمد المفلح، أنّ النّصاب القانوني متوافر، بحضور (٤٢) مساهماً من أصل (١٠,١٦٢) مساهماً يمثلون (٧١,٠٢٧,٨٩٦) سهماً، منها (٧٠,٦٩٤,٤٠٣) سهماً بالأصالة و(٣٣٣,٤٩٣) سهماً بالوكالة، فتكون نسبة الحضور حوالي (٧١٪) من رأس مال البنك المدفوع البالغ (١٠٠) مليون دينار. كما أعلن أنّ جميع الإجراءات القانونية لهذا الاجتماع قد استوفيت، وأنّ جميع قرارات الهيئة تُعتبر قانونية، إذا حصلت على النّسب القانونية بالتصويت، ثمّ طلب من سعادة السيد/عدنان أحمد يوسف - رئيس مجلس الإدارة أن يترأس الاجتماع، وأن يُعيّن كاتباً للجلسة، ومراقبين لجمع الأصوات وفرزها، منوهاً للسادة المساهمين بأنّه لا يجوز تكرار الأسئلة، بينما يجوز التّحفّظ على حسابات البنك.

قام الرئيس بتعيين السيد/فادي علي عبدالرحيم كاتباً للجلسة، وكل من السّيدتين نصرت البيطار ومحمد علي المحتسب، مراقبين لجمع الأصوات وفرزها، ثمّ رُحّب بالسيد/محمد المفلح ومساعدته، وبالسيد/فراس عاشور مندوب معالي محافظ البنك المركزي، وبالسادة المساهمين.

نُكر سعادة الرئيس بأنّ أوضاع البنك وأرباحه للرّبع الأوّل من العام الحالي ٢٠١١م جيّدة، ومقاربة لنتائجه في نفس الفترة من العام السابق ٢٠١٠م، وأضاف سعادته بأنّ البنك في تطوّر وتحسّن دائم لجميع خدماته ومنتجاته، ومواكب ومتابع للمستجدّات التي تطرأ على الصّناعة المصرفيّة، وأصبح بحمد الله والقائمين عليه، يحتل مكانة مرموقة بين المصارف الإسلاميّة العالميّة.

ثم انتقل سعادته للبند الأول من جدول الأعمال، المتضمن قراءة وقائع الاجتماع العادي السابق. وبناءً على موافقة السادة المساهمين الحاضرين ومندوب عطفة مراقب الشركات، فقد قرأ كاتب الجلسة ملخصاً لقرارات الاجتماع العادي السابق للهيئة العامة العادية.

انتقل سعادة الرئيس للبند الثاني المتضمن سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية للبنك عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٠/١٢/٣١م، حيث قرأ سماحة الدكتور/عبدالعزیز الخياط تقريرها، وشكر السادة المساهمين على تعاملهم مع البنك، واجتنباهم التعامل مع البنوك الربوية.

شكر سعادة الرئيس سماحة الدكتور/عبدالعزیز الخياط، كما توجه سعادته بالشكر لسماحة السادة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية لمصرفنا على جهودهم في التبصير والإرشاد في أعمال البنك الشرعية.

انتقل سعادة الرئيس للبند الثالث المتضمن سماع تقرير مدقق حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٠/١٢/٣١م، حيث قرأ السيد/محمد الكركي من شركة إرنست ويونغ التقرير.

شكر سعادة الرئيس السيد/محمد الكركي، كما توجه سعادته بالشكر للسادة مدققي الحسابات على جهودهم في تدقيق حسابات البنك.

اقترح السيد/محمود أبو شحوت بأن يتم دمج البندين الرابع والخامس، المتضمنين النظر بتقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٠/١٢/٣١م والخطة المستقبلية للشركة، ومناقشة وتصديق الميزانية السنوية، وحساب الأرباح والخسائر، وتوزيع الأرباح على المساهمين بنسبة (١٥٪) نقداً من رأس مال البنك المدفوع والبالغ (١٠٠) مليون دينار، ثنى على الاقتراح السيد/يسام السعودي. ووافق السادة المساهمون على ذلك.

ثم اقترح ما يلي:

(١) أن يتم عقد اجتماع الهيئة العامة للبنك بعد الساعة (٩) صباحاً لكونها ساعة الدروة، ولوجود أزمة سير في الطرق صباحاً، تحول دون تمكن المساهمين من حضور اجتماع الهيئة العامة.

(٢) تم تطبيق خدمة الدور الآلي ونظام المحطة الواحدة (النتر) في بعض الفروع، وأبدى أمله أن يتم زيادة عدد فروع ومكاتب البنك المطبق بها هذين النظامين، لكونهما يوفران الكثير من الوقت.

ثم استفسر عن ما يلي:

(١) هل قام البنك بإصدار صكوك إسلامية بالتعاون مع البنك المركزي، وأين وصلت

إدارة البنك مع البنك المركزي بخصوص هذا الموضوع.

(٢) زيادة عدد الموظفين في العام ٢٠١٠م حوالي (٧٤) موظفاً عن عام ٢٠٠٩م،

وتسأل عن كلفتهم على البنك.

شكر المهندس/مروان عيسى - ممثل نقابة المهندسين مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك

وجميع العاملين في البنك على النتائج التي تحققت خلال عام ٢٠١٠م، ثم تحدث قائلاً بأن سؤاله

منقسم إلى قسمين مالي وإداري، حيث تسأل عن ما يلي:

(١) التمويلات المقدمة من البنك والخاصة بتمويل الحرفيين والمهنيين قليلة، مشيراً إلى

أن هذا القطاع أصبح يُحاط بمزيد من العناية من قبل البنوك، والمؤسسات الأخرى

ذات العلاقة، وتمنى على الإدارة بأن تُضفي المزيد من العناية لهذا القطاع الحيوي

والهام في الوقت الحالي، وأن يكون هذا ضمن خطة البنك المستقبلية.

(٢) هل يعتمد البنك معيار كفاية رأس المال الصّادر حسب بازل (II)، أم ذلك

الصّادر عن البنك المركزي الأردني الخاص بالمصارف الإسلامية. وتسأل فيما

إذا كان هناك معيار وسطي آخر يفصل بين البنوك التجارية (التقليدية) والمصارف

الإسلامية.

(٣) زيادة أرصدة ودائع مصرفنا لدى البنك المركزي، وهل يوجد طريقة لاستثمارها

بصيغ إسلامية، تُدر عائداً على البنك.

(٤) وأخيراً، تسأل بأنه كان هناك زيادة في عدد الموظفين بين عامي (٢٠٠٩م)

و(٢٠١٠م) بلغ عددها حوالي (٧٤) موظفاً، إلا أنه لوحظ أن هناك انخفاض على

رواتب الموظفين، فهل تم تخفيض الرواتب، وتمنى أن تولي إدارة البنك الرعاية

والعناية الكافيتين بالعنصر البشري، نظراً لأهميته في أي مؤسسة مالية، وأن يكون

هذا ضمن خطة البنك المستقبلية.

ذكر السيد/أحمد حمّاد بأن أسئلته موجّهة بشكل عام دون المساس بشخص معيّن، حيث ذكر ما يلي، وذلك تعقيباً على ما ذكره سعادة السيد/عدنان أحمد يوسف - رئيس مجلس الإدارة، في بداية الاجتماع:

(١) أن البنك في تطوّر دائم في جميع عمليّاته، ومنتجاته، ولكن - حسب رأي السيد/حمّاد - أن البنك ما زال متأخراً من حيث التطوّر التكنولوجي في الأنظمة والبرامج العاملة، إذا ما قورن بالبنوك الأخرى.

(٢) ذكر التقرير وضمن خطة البنك المُستقبلية، بأنّ البنك سيمسعى لإصدار صكوك إسلامية بالتعاون مع البنك المركزي، إلّا أنّنا لم نلاحظ هذه المبادرة، حيث قامت مجموعة من البنوك بإصدار صكوك إسلامية، بحوالي مبلغ (٨٥) مليون دينار، ولم نر اسم البنك الإسلامي الأردني مشاركاً في هذا الإصدار، على الرغم من أنّه أوّل مصرف إسلامي في المملكة، وكثّنا نأمل بأن يكون هو الرّاعي والدّاعم والأسبق لمنل هذا الإصدار، وتساءل السيد/أحمد حمّاد هل يسمح القانون لبنك تجاري بأن يصدر صكوك إسلامية، إن كانت الإجابة نعم، فالأولى أن تكون المصارف الإسلامية الأسبق في هذا المجال.

(٣) ثمّ تسأل عن ما ورد في صفحة رقم (٥٢) من التقرير فيما يتعلّق بالمزايا والمكافآت التي حصل عليها أشخاص الإدارة العليا للبنك، وأضاف أنّه لم يتمّ ذكر تفصيل لهذا المبلغ في تقرير العام الماضي (٢٠٠٩م)، وعلمنا بمقدار المزايا والمكافآت بعد أن سألت هيئة الأوراق المالية البنك عن ذلك، كما تسأل عن بدل المزايا وبدل التنفّلات المدفوعة للسادة أعضاء مجلس الإدارة، والمكافآت وبدل السفر، وذكر مبالغها، واستفسر لماذا تُدفع خلافاً للقانون بمسميات مختلفة، وأشار إلى أنّ سعادة الرئيس التنفيذي/المدير العام للبنك تقاضى رواتب عن عام ٢٠٠٩م مبلغاً وقدره (٣٤٠) ألف دينار.

(٤) سبب تراجع أرباح موجودات مالية متاحة للبيع في العام ٢٠١٠م.

(٥) ورد في التقرير أن تكلفة العقارات حوالي (٤٩) مليون دينار، والقيمة التقديرية حوالي (٥٩) مليون دينار، وتمّ إدخال هذا الرقم في الإيرادات وهذا خطأ.

(٦) نظراً لاحتواء جدول أعمال الهيئة العامة العادية على بند انتخاب أعضاء مجلس الإدارة للبنك لسورة جديدة، فإنّنا نأمل أن تتضمّن تركيبة المجلس الجديدة عناصر

من فئة من الشباب، حيث أن متوسط عمر أعضاء مجلس الإدارة الحالي (٦٢) عاماً. علماً بأننا نكثّر لمجلس الإدارة وإدارة البنك كل احترام، ولكن نأمل بأن من زاد عمره عن (٦٠) عاماً أن يتم إحالته إلى التقاعد، وأن يتم تعيين فئة من عناصر الشباب كي نلمس التغيير والتطوير في البنك، وأن يشكل البنك لجنة لدراسة أحوال الموظفين الذين تزيد أعمارهم عن (٥٠) عاماً وانخفضت إنتاجيتهم لأي سبب معيّن، ووصلوا إلى الضمان المبكر حسب أحكام القانون، بحيث يتم تعويضهم وإحالتهم إلى التقاعد.

* اعترض السيد/عبدالمهدي المعاينة على ما ذكره السيد/أحمد حمّاد فيما يتعلّق بموضوع السن، وأيدّ وجود كبار السن في مجلس الإدارة والإدارة العليا، لكون معظمهم بل أغلبهم يتمتعون بالخبرة الإدارية والمصرفية والدراية اللازمة والمفيدة للبنك، وأيدّ السيد/عبدالمهدي عدد من المساهمين.

* شكر سعادة الرئيس/عدنان أحمد يوسف السادة المساهمين على ملاحظاتهم واستفساراتهم، وبيّن سعادته بأنّه سيجيب على بعض الأسئلة والملاحظات العامة، وفيما يتعلّق بباقي الأسئلة والاستفسارات فسيجيب عنها سعادة الرئيس التنفيذي/المدير العام للبنك، حيث بيّن سعادة الرئيس/عدنان أحمد يوسف ما يلي:

(١) سيتم دراسة جعل عقد اجتماع الهيئة العامة العادية للبنك بعد الساعة التاسعة صباحاً، منوهاً بأن نجاح أي شركة مساهمة لا يقف على مجلس إدارتها أو إدارتها، وإنما على ثقة مساهميها بها. ومصرفنا بحمد الله يولي مساهميها العناية الكافية، ويحاول قدر المستطاع تلبية اقتراحاتهم وتطلّعاتهم، التي، دون أدنى شك، من شأنها السير قدماً بهذه المؤسسة إلى الريادة في الصيرفة الإسلامية.

(٢) تمّ تطبيق خدمة الدور الآلي ونظام المحطّة الواحدة (النلر) في أربعة فروع، وذلك ضمن مشروع المنظومة البنكية الجديدة للبنك. علماً بأنّ الفروع والمكاتب التي يتمّ إفتتاحها، أو عمليّة تحويل مكتب إلى فرع حسب خطّة تقوّر مصرفنا، يتمّ تطبيق المنظومة المذكورة فيها منذ البدايّة، ومجلس الإدارة والإدارة العامة للبنك متابعين لهذا المشروع، ومع نهاية هذا العام بإذن الله، سيتمّ تطبيق المنظومة فسي أكبر عدد ممكن من الفروع والمكاتب. مع الأخذ بعين الاعتبار بأنّ عمليّة التحويل من نظام إلى نظام يجب أن تتم بشكل مدروس وعادةً ما تأخذ وقت، لكون النظام المعلوماتي يُعد من أحد أهم المراكز التي يقوم عليها البنك، بالإضافة لكون

مصرفنا مصرف إسلامي، وهناك ندرة وخبرة قليلة في البرامج المخصصة للمصارف الإسلامية والقائمين على إدارتها، بعكس ما هو موجود لدى البنوك التجارية التقليدية، وأخيراً ذكر سعادته بأن تطبيق مصرفنا لهذه المنظومة يعد من باب التطوير والتحديث الذي تبناه البنك.

(٣) فيما يتعلق بأرباح مصرفنا، فحالته كغيره من المصارف الإسلامية الأخرى التي اعتمدت الأساس النقدي فهي قيد أرباح المراجعات، ومنذ خمس سنوات درس مصرفنا وضع خطة يتم بموجبها قيد أرباح المراجعات على أساس الاستحقاق بدلاً من النقدي، ووافق البنك المركزي الأردني مشكوراً على ذلك، والمتابع لأحوال البنك لآخر خمس سنوات يلاحظ وجود نمو واضح وتطور في جميع أرقامه، بما فيها النسبة التي يتم توزيعها على السادة المساهمين بشكل سنوي، ما لم يكن هناك تدوير للأرباح، وهذا كله أحد إيجابيات خطة التحول في قيد أرباح المراجعات، التي تم الانتهاء من تطبيقها في نهاية عام ٢٠٠٧م.

(٤) بلغ متوسط الزيادة على الرواتب الأساسية لموظفي مصرفنا لآخر خمس سنوات حوالي (٩٣٪)، ونحن في مجموعة البركة المصرفية ومنذ خمس سنوات ندرس كيفية زيادة رواتب الموظفين العاملين في البنك، وبتاريخ ٢٠١٠/٦/٣٠م طلبت إحدى اللجان المنتهقة عن مجلس الإدارة من الإدارة العامة إعداد دراسة حول رواتب موظفي مصرفنا، ومقارنتها برواتب البنوك الأخرى العاملة في المملكة، ونتيجة لهذه الدراسة المقدمة من الإدارة العامة، وبوصية ودعم من سعادة الرئيس التنفيذي/المدير العام للبنك، فقد وافق مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ ٢٠١١/٤/٢٥م، على إجراء تعديلات على الرواتب والعلوات والتأمين الصحي للعاملين في مصرفنا.

(٥) فيما يتعلق بأعمار أصحاب السعادة أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة العليا، فمتوسط العمر يبلغ بينهم حوالي (٦٢) عاماً، فلبنوك طابع خاص في هذا المجال، لأنه كلما كبر السن كلما كان هناك ثقل في عملية صنع واتخاذ القرار، وبعض البنوك في أوروبا تطالب بتعديل سن القاعد ليصبح (٦٥) عاماً بدلاً من (٦٠) عاماً، فكبر السن عادة ما يدل على الخبرة والدراسة والرعي، وبالرغم من هذا ستتضمن تشكيلة مجلس إدارة الجديد والمتمني انتخابه من السادة المساهمين في هذا الاجتماع بإذن الله، عناصر من فئة الشباب. علماً بأن مصرفنا يولي

العنصر البشري العناية والكافيتين، حيث يقوم بتدريبهم وابتعاثهم لدورات متنوعة ومتخصصة ومهنية، وأصبح عدد لا بأس به من موظفي مصرفنا وبحمد الله من حملة شهادة الماجستير والدكتوراه، وهذا الأمر يُعرض على مجلس الإدارة، وهو متابع وداعم له.

* ثم تقدّم سعادته بالشكر مرةً أخرى للسادة المساهمين الذين تقدّموا بطرح أسئلة واستفسارات، منوهاً بأنّ سعادة الرئيس التنفيذي/المدير العام للبنك سيجيب على الأسئلة والاستفسارات الأخرى.

* شكر سعادة الرئيس التنفيذي/المدير العام للبنك السادة المساهمين الذين تقدّموا بطرح أسئلة واستفسارات، ثمّ بيّن سعادته ما يلي:

(أ) أنّ أرباح مصرفنا للربع الأول من العام الحالي ٢٠١١م جيّدة، ومقاربة لنتائج مصرفنا في نفس الفترة من العام السابق ٢٠١٠م، والتّقصّ الحاصل بالأرباح بمقدار (٣٦٣) ألف دينار، بسبب رفع البنك المركزي النسبة المخصّصة لصندوق مواجهة مخاطر الاستثمار لتُصبح (١٥٪) بدلاً من (١٠٪). ومصرفنا يحترم وجهة نظر الجهات الرّقابية، وهذا الأمر أثّر على أرباح مصرفنا وعلى المساهمين، في حين لم يؤثر على المودعين، لأنّ مصرفنا درج منذ تأسيسه على إعطاء الأولوية في الأرباح لأصحاب الحسابات الاستثمارية.

(ب) فيما يتعلّق برواتب الموظفين لم يكن هناك تخفيض عليها، ولا يجوز ذلك قانوناً.

(ج) وفيما يتعلّق بقيام مصرفنا بإصدار صكوك تمويل إسلامية، فمصرفنا يقوم بذلك منذ عام ١٩٩٧م، وهذا يظهر خارج الميزانية تحت بند سندات المقارضة. أمّا بالنسبة لقيام مجموعة من البنوك الأردنية بشقيها التجاري والإسلامي بإصدار صكوك إسلامية، بحوالي مبلغ (٨٥) مليون دينار، فقد تمّ عرض هذا الموضوع على مصرفنا، وقامت الإدارة العامة بدراسة الموضوع، إلّا أنّها وجدت أنّ في هذه الصكوك مخاطر عالية، إضافة إلى عدم وضوح الناحية الشرعية والقانونية في هذه الصكوك، ولم نجد لمصرفنا مصلحة في المشاركة في هذا الإصدار، فتمّ الاعتذار عن المشاركة، وهذا لا يعني أنّ مصرفنا لا يحبّذ ولا يدعم صكوك التمويل الإسلامي، فعلى العكس من ذلك، فهذه الأداة تُعدّ مخرجاً للمصارف الإسلامية لاستثمار فائض السيولة لديها، ونأمل بأن يتم إقرار القانون الخاص بالصكوك الإسلامية من قبل الحكومة في القريب العاجل، بإذن الله. علماً بأنّه تمّ الطّلب من

مصرفنا إبداء رأيه وملاحظات—ه حول قانون الصُّكوك الإسلامية، وكان مصرفنا حريص على أن يكون له دور فعّال في قانون الصُّكوك الإسلامية، ووضع الملاحظات عليه، وذلك قبل إقراره من قبل مجلس الأمة، حيث تمّ ذلك، وأبدينا بعض الملاحظات حول القانون المذكور، ووافق على هذه الملاحظات معالي وزير الأوقاف والشؤون والمقدّسات الإسلامية (رئيس لجنة الصُّكوك).

(د) وبخصوص تمويل مصرفنا للمهنيين والحرفيين، فمصرفنا يقدّم التّموليات لهذه الفئة من المجتمع، بصيغتين المشاركة والمرابحة، ونرحّب بأي مشروع مهني و/أو حرفي ناجح، وخصّص مصرفنا لهذه الشّريحة قسماً خاصاً في الإدارة العامة، وأخيراً ذكر سعادته بأنّ مصرفنا يُرحّب بالأخوة في نقابة المهندسين للتّقدّم بطلب تمويلات من مثل هذا النوع، حيث تمّ توقيع اتفاقية سابقاً معهم.

(هـ) وفيما يتعلّق بموضوع كفاية رأس المال، فهناك معيار بازل (II)، وهو خاص بالمصارف التقليديّة، وكانت المصارف الإسلاميّة تعمل بموجبه، إلى أن وافق البنك المركزي مشكوراً للمصارف الإسلاميّة، باعتماد معيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلاميّة، استناداً لما صدر عن مجلس الخدمات المصرفيّة الإسلاميّة (IFSB)، وأصدر البنك المركزي تعليمات لذلك، ليُنصّر إلى اعتماد المعيار الإسلامي فقط.

(و) أمّا بالنّسبة لودائع مصرفنا، فقد زادت بفضل الله الحسابات لدى مصرفنا خلال عام ٢٠٠٩م بحوالي (٣٣٨) مليون دينار، وخلال عام ٢٠١٠م بحوالي (٤١٦) مليون دينار، وهي أعلى نسبة نموّ بين البنوك الأخرى العاملة في المملكة. وهذا يدل على ثقة المتعاملين مع مصرفنا، وقدّمت الإدارة العامة لمجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ ٢٥/٤/٢٠١١م، دراسة حول ذلك.

(ز) وبخصوص موضوع تطوير الأنظمة العاملة لدى مصرفنا، فمصرفنا وبحمد الله ليس متأخراً في مجال التّكنولوجيا، فهو مواكب ومتابع للمستجدّات في هذا الشّأن، ويسعى مصرفنا لتطبيق المنظومة البنكيّة الجديده في أكبر عدد ممكن من فروع ومكاتبه، خلال العام الحالي ٢٠١١م. علماً بأنّ مصرفنا كان أول مصرف أردني يطبع ويصدر بطاقات الفيزا بتقنية (Chip) في مكاتبه (In house). بالإضافة لكونه أول مصرف استعدّ لتقديم كوارده لتدريب العاملين في المؤسسات المصرفيّة الإسلاميّة داخل وخارج المملكة، بالإضافة إلى خدماته الإلكترونيّة الأخرى مثل

(٨)

تاريخ ٢٦/٤/٢٠١١م

محضر اجتماع الهيئة العامة العادي

تصفّح الحسابات عبر شبكة الإنترنت، وإمكانية التحويل فيما بين حسابات الشخص نفسه إلكترونياً.

(ح) وفيما يتعلّق بالمزايا والمكافآت التي حصل عليها أشخاص الإدارة العليا للبنك، فليس صحيحاً ما ذكره السيد/أحمد حمّاد، فقد قام مصرفنا بالإفصاح عنها ضمن تقريره السنوي الصّادر في عام ٢٠٠٩م، ويلتزم مصرفنا بتعليمات هيئة الأوراق المالية بهذا الخصوص، وفيما يتعلّق برواتب ومزايا الرئيس التنفيذي/المدير العام للبنك، فالرئيس التنفيذي/المدير العام لا يأخذ أي مبلغ دون موافقة مجلس الإدارة عليه. وكذلك الحال لنفقات السادة أعضاء مجلس الإدارة فلم نخالف القانون في هذا المجال، ولو تمّت المخالفة لاعترض السادة مدققي حسابات البنك على ذلك، علماً بأنّ ما يأخذه أعضاء مجلس الإدارة هو أقل ممّا تأخذه بعض مجالس الإدارة في بنوك أخرى.

(ط) وفيما يتعلّق بانتخاب أعضاء مجلس إدارة من فئة الشّباب، فهذا أمر متروك للسادة المساهمين. علماً بأنّ مجلس الإدارة والإدارة العليا الحالية للبنك، فبالرغم من كبر سنّها، إلّا أنّها استطاعت وبفضل من الله - وكما تمّت الإشارة إليه في التقرير السنوي صفحة رقم ٤٨ - تحقيق إيرادات للبنك، وتوزيع أرباح نقدية، وأسهم مجّانية على المساهمين، بلغ مجموع الموزّع (١١٢,٥٪) من رأس المال، وذلك لآخر خمس سنوات مضت.

(ي) أمّا بالنسبة للبيانات المالية السنوية لمصرفنا، فهي تُعدّ وفقاً للتعليمات النافذة بهذا الخصوص، ومصرفنا ملتزم بها، ولا نستطيع المخالفة، ولو تمّت، لكان أوّل من اعترض على ذلك السادة مدققي حسابات مصرفنا. ولم يتم إضافة إيرادات التقييم في حسابات مصرفنا.

(ك) وبخصوص موضوع انخفاض أرباح مصرفنا من موجودات مالية متاحة للبيع، فيعود ذلك إلى انخفاض أرباح مصرفنا من عمليّات بيع الأسهم، وهذا أمر يخضع لتقلّبات السوق المالي، ولا سيطرة لنا عليه، وبالرغم من ذلك فقد تمّ تعويض الفرق الناتج عن أرباح عمليّات بيع الأسهم في عام ٢٠١٠م عن طريق زيادة أرباح الاستثمار الناتجة عن الدّم والتمويلات الأخرى التي تُدر عائداً لمصرفنا.

اقترح السيد/أحمد صباغ إقبال باب النقاش في هذين البندين، وثنى على الاقتراح السيد/نصرت البيطار، ووافق الحاضرون على ذلك، وقرّرت الهيئة المصادقة على تقرير مجلس

الإدارة وعلى الخطّة المُستقبليّة، وعلى الميزانيّة السنويّة، وحساب الأرباح والخسائر وحساب التوزيع، وتوزيع أرباح نقدية بنسبة (١٥٪) من رأس المال على المساهمين، وتحقّق السيّد/أحمد حمّاد بمقدار أسهمه البالغة (٨٤٥٧) سهماً على الميزانيّة.

انتقل سعادة الرئيس للبند السادس المتضمّن إبراء ذمّة أعضاء مجلس الإدارة عن السّنة الماليّة المتّابقة. اقترح السيّد/محمد الخمايسة إبراء ذمتهم. ثبّت على الاقتراح السيّد/أحمد صباغ، ووافق الحاضرون بالإجماع على ذلك، وفق أحكام القانون.

انتقل الرئيس للبند السابع المتضمّن تعيين هيئة رقابة شرعية للبنك. اقترح السيّد/صالح الشنتير تعيين هيئة الرقابة الشرعية للبنك من العلماء السّادة التّالية أسماؤهم، ولمدّة سنة واحدة:

(١) سماحة الأستاذ الدكتور/عبدالعزیز الخياط.

(٢) سماحة الأستاذ الدكتور/إبراهيم زيد الكيلاني.

(٣) سماحة الأستاذ الدكتور/عبدالسّار أبوغدة.

(٤) سماحة الأستاذ الدكتور/محمود السّرطاوي.

ثبّت على الاقتراح السيّد/يسّام السّعودي، ووافق الحاضرون بالإجماع على ذلك، وفوضوا بالإجماع مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

انتقل الرئيس للبند الثامن، المتضمّن انتخاب مدققي حسابات الشركة للسّنة الماليّة المُقبلة، وتحديد أتعابهم.

رشّح السيّد/يسّام السّعودي السّادة/إبراهيم العباسي وشركاه والسّادة إرنست ويونغ. ثبّت على الاقتراح السيّد/نصرت البيطار، ووافق الحاضرون بالإجماع على ذلك، وفوضوا بالإجماع مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

انتقل سعادة الرئيس للبند التاسع المتضمّن انتخاب أعضاء مجلس الإدارة للدّورة القادمة (٢٠١١م - ٢٠١٥م).

اقترح السيّد/أحمد صباغ انتخاب السّادة التّالية أسماؤهم كأعضاء في مجلس الإدارة الجّديد، وهم:

(١) السّادة شركة مجموعة البركة المصرفيّة/البحرين، ويمثّلها أربعة أعضاء.

(٢) سعادة السيّد/موسى عبدالعزیز شحادة.

(٣) معالي المهندس/رائف يوسف نجم.

(٤) معالي الأستاذ/سالم محمد مساعده.

(٥) سعادة السيّد/كمال سامي عصفور.

(٦) سعادة السيد/حيدر عيسى مراد.

(٧) سعادة السيد/أيمن عبدالكريم حتاحت.

(٨) سعادة السيد/نور "محمد شاهر" مهابني.

ثنى على الاقتراح السيد/محمد علي المحتسب، ووافق المساهمون على فوزهم بالتزكية،

لعدم وجود مرشحين آخرين

انتقل سعادة الرئيس للبند العاشر المتضمن أي أمور أخرى تقترح الهيئة العامة إدراجها

في جدول الأعمال، حيث لم يتم طرح أي موضوع جديد من قبل أي مساهم.

ثم توجه الرئيس بالشكر باسم مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لحضرة صاحب الجلالة الملك

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم، والحكومة الأردنية الرشيدة، والبنك المركزي على دعمهم لهذه

المؤسسة المصرفية الإسلامية الرائدة، ولمندوب عطوفة مراقب الشركات ومساعدته على الجهود التي

بذلوها في الإشراف على انعقاد هذا الاجتماع، وجميع الأخوة المساهمين والزُملاء أعضاء مجلس

الإدارة، والإدارة العليا التنفيذية والعاملين في البنك، وجميع الذين حضروا هذا الاجتماع، وقدم الشُّهُنة

لأعضاء مجلس الإدارة الجدد على ثقة الهيئة العامة بهم، وأعلن انتهاء الاجتماع.

رئيس الاجتماع

مندوب عطوفة مراقب الشركات

كاتب الجلسة

عدنان أحمد يوسف

محمد المفلح

فادي علي عبد الرحيم

© 2011

فادي. ش